

الإصلاح الاقتصادي وأبعاده في التغيير الاجتماعي منظور سوسيولوجي لنظرية الاقتصاد والتغيير

م.م. علياء احمد جاسم

قسم علم الاجتماع/ كلية الآداب/ جامعة الموصل

Economic reform and its dimensions in social change Sociological perspective of the theory of economics and change

M. Alia Ahmed Jassim

Department of Sociology / Faculty of Arts / University of Mosul

firasalbiaty@gmail.com

Abstract

The economy is the lifeblood and economic reform extends its dimensions to the social and demographic aspects of society. It also limits many economic and social problems through the formulation of policies and plans that lead to the development of the society and move it from one state to another and achieve social change. Perhaps one of the most important theories that She stressed the role of the economy in social change is the economic theory, which was pioneered by Karl Marx, and as Iraq passes through the circumstances of the crisis in its economy was to be commended for the importance of economic reform that will unite and alleviate the problems suffered by the Iraqi society.

Keywords: reform, economy, social change, sociology, economic theory and change.

الملخص:

يعد الاقتصاد عصب الحياة وان الإصلاح الاقتصادي يمتد أبعاده الى الجوانب الاجتماعية والسكانية في المجتمع، بل وانه يحده الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية من خلال رسم السياسات والخطط التي تؤدي الى تنمية المجتمع والانتقال به من حاله الى أخرى وتحقيق التغيير الاجتماعي، ولعل ان من اهم النظريات التي أكدت على دور الاقتصاد في التغيير الاجتماعي هي النظرية الاقتصادية التي كان رائدها كارل ماركس، وبما ان العراق يمر ومر بظروف عصفت باقتصاده كان لابد من الإشادة الى أهمية الإصلاح الاقتصادي الذ سيدد ويخفف المشكلات التي يعاني منه المجتمع العراقي.

الكلمات المفتاحية: إصلاح، اقتصاد، التغيير الاجتماعي، سوسيولوجي، نظرية الاقتصاد والتغيير.

• أهداف البحث:

1. التعرف على نظرية الاقتصاد وأهمية الإصلاح الاقتصادي وخطوات بلوغه.
2. الكشف عن دور الإصلاح الاقتصادي في التغيير الاجتماعي لحياة سكان المجتمع العراقي.
3. بيان الابعاد الاجتماعية والديموغرافية والتنمية للإصلاح الاقتصادي.
4. وضع الحلول والمقترحات.

• **منهجية البحث:** يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي في بلوغ أهدافه.

اهم النتائج:

توصل البحث الى جملة نتائج أهمها:

1. ان للإصلاح الاقتصادي دور فاعل في القضاء على المشكلات التي يعاني منها السكان في العراق.
2. ان للإصلاح الاقتصادي أهمية في النهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع العراقي.
3. ان تحقيق الإصلاح الاقتصادي يحتاج الى مقومات عديدة تتمثل بـ (محاربة الفساد، القدرات البشرية والكفاءات، الموارد المالية... وغيرها)
4. في البحث نتائج أخرى.

المقدمة:

ان الحديث عن العامل الاقتصادي ودوره في التغيير الاجتماعي يتطلب جهدا تنظيريا كبيرا لان فيه الحصر لعامل واحد في حدوث التغيير الاجتماعي. فلا شك ان نظرية العامل الاقتصادي التي تشخص أهمية العامل الاقتصادي في التغيير الاجتماعي ودوره الفاعل في انتقال المجتمع من حالة الى حالة ومن وضع الى اخر، والمتتبع للأوضاع السائدة في المجتمع العراقي يرسم صورة واضحة الى ضرورة التغيير الاجتماعي للوضع السائد الذي يسوده مشكلات اجتماعية واقتصادية تراكمت بسبب أخطاء سياسية كان ضحيتها سكان المجتمع.

لذا ذهبت الباحثة الى دراسة موضوع الإصلاح الاقتصادي ودوره في التغيير الاجتماعي هدفا منها وضع البذرة الأولى بصيغة أكاديمية لأهمية الإصلاح الاقتصادي في المجتمع العراقي لانتقاله من أوضاعه المزرية الى أوضاع أفضل يحقق فيه الأمان الاجتماعي والاقتصادي.

تكون البحث إضافة الى المقدمة ثلاثة مباحث، ضم المبحث الأول: الإطار المنهجي للبحث وفيه الخطوات الأساسية للبحث العلمي مثل مشكلة البحث وأهمية البحث وأهدافه والمنهجية المتبعة. أما المبحث الثاني ضم في طياته: المنظور الاقتصادي للتغيير الاجتماعي وفيه فقرتين تشرعان فيهما اليات اعتماد العامل الاقتصادي في التغيير الاجتماعي وفق منظور النظرية الاقتصادية والسيكولوجية.

أما المبحث الثالث ضم: الإصلاح صلاح المؤدي الاقتصادي والتغيير الاجتماعي في العراق. فيه مؤشرات وأبعاده في الأبنية الاجتماعية.

ومن ثم اهم النتائج التي توصل إليهم البحث والتوصيات والمصادر

المبحث الأول: الإطار المنهجي للبحث**• مشكلة البحث**

مرت عقود على التغيير السياسي في العراق ومازال ركب الاقتصاد معطل نسبيا وما زالت عجلتها صداداً في الدوران، مما انعكس ذلك سلبا على سكان المجتمع في نواحي الحياة جمة، ويعد الاقتصاد عصب الحياة وان الإصلاح الاقتصادي يمتد أبعاده الى الجوانب الاجتماعية والسكانية في المجتمع، بل وانه يحد الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية من خلال رسم السياسات والخطط التي تؤدي الى تنمية المجتمع والانتقال به من حاله الى أخرى وتحقيق التغيير الاجتماعي، وان ركب الاقتصاد يعد من اهم الخطوات المؤدية الى التغيير الاجتماعي حال تحرك عجلتها للأمام وتحقيق الإصلاح الاقتصادي.

• أهداف البحث:

- التعرف على نظرية الاقتصاد وأهمية الإصلاح الاقتصادي وخطوات بلوغه.
- الكشف عن دور الإصلاح الاقتصادي في التغيير الاجتماعي لحياة سكان المجتمع العراقي.
- بيان الابعاد الاجتماعية والديموغرافية والتنمية للإصلاح الاقتصادي.
- وضع الحلول والمقترحات.

• أهمية البحث:

- يسلط البحث الضوء على موضوع هام جدا وهو الإصلاح الاقتصادي بل انه لا يقف عند ذلك وإنما يربطه بالتغيير الاجتماعي في المجتمع وهما موضوعان في غاية الأهمية.
- منهجية البحث: يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي في بلوغ أهدافه.

المبحث الثاني: المنظور الاقتصادي للتغير الاجتماعي

يعد أرسطو الأب الشرعي لعلم السياسة تحديداً للنظم السياسية * وهو يستمد هذه الصفة من ريادته لعدد من التقاليد في التحليل السياسي، منها النظرة المقارنة، إذ قام بدراسة دساتير عديدة قبل أن يكتب مؤلفه في هذا الموضوع، ومنها أنه وضع السياسة في سياقها الاجتماعي والتاريخي الواسع، ونظر إلى أي نظام سياسي بكونه محصلة لتفاعل عدد كبير من العوامل التي تشمل: الوضع الجغرافي، والقدرات الاقتصادية، والتركيب الاجتماعي والبشري، والأفكار السائدة أو ما نسميه اليوم بالثقافة السياسية، اعتماده التركيبي منهجاً للبحث فعندما قام بتطبيق النظم السياسية لم يعتمد على معيار واحد، وإنما أخذ معيارين هما: عدد المشاركين في السلطة، ونوعية التوجه الذي يأخذون به، وهكذا فقد كان أرسطو هو رائد النظرية الواقعية⁽¹⁾.

وفي هذا المبحث محاولة في الإشارة إلى مؤشرات الإصلاح الاقتصادي من جانب وحجم القوى السكانية العاملة من جهة أخرى للوقوف على الدلالات الرقمية لها وقسم المبحث إلى فقرتين هما:

• الإصلاح الاقتصادي منظور سيسيولوجيا.

ان الكلام عن الإصلاح الاقتصادي في العراق يشوبه الكثير من الضبابية يمكن ان نعزو ذلك من وجهة نظرنا الى جملة اسباب أهمها:

1. غياب الخطط التنموية التي تعمل على رسم خطة طريق الى الإصلاح الاقتصادي والبطيء في الإنجازات الاقتصادية في العراق في العقدين الأخيرين.
2. الفساد الإداري الذي أدى الى فشل الكثير من المشاريع الاقتصادية التي تهدف الى الإصلاح الاقتصادي.
3. عمل الشعوب بالإصلاحات الاقتصادية من قبل السكان فمازلت هناك ظواهر اقتصادية تعصف بالسكان منها (الفقر، البطالة... وغيرها).

تعد قضية الإصلاح الاقتصادي احدى القضايا الرئيسية التي تهم دول الجنوب والمنظمات الدولية بشكل خاص، وبانهيار المعسكر الاشتراكي الذي يتبنى نظام الاقتصاد المركزي والتحول السياسي والاقتصادي في دول وسط وشرق أوروبا اللذين كان لهما انعكاسات إيجابية على انتشار الإصلاح الاقتصادي وتوسيع الإصلاح السياسي عبر تطبيق الديمقراطية الحقيقية في الكثير من دول الجنوب. وتعد مرحلة عقد التسعينيات من القرن الماضي الأوسع انتشاراً في توسيع المبادئ الديمقراطية والإصلاح الاقتصادي. ويقصد به (مجموعة السياسات والإجراءات الهادفة الى رفع الطاقة الإنتاجية ودرجة مرونة الاقتصاد ويشار إليها أيضاً بالسياسات الاقتصادية الجزئية لأن هدفها هو تحسين كفاءة تخصيص الموارد بتقليل المعوقات التي تعيق عمل الأسواق. ويرتبط التكيف الهيكلي بحزمة السياسات التي يوصى بها صندوق النقد الدولي للبلدان منخفضة الدخل بصفة أساسية لغرض إعلان هو اجراء تعديلات في الهيكل الاقتصادي يكون من شأنها تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز المرحلة الانتقالية سعياً الى هدف أخير هو النمو على مستوى المتغيرات الاقتصادية الإجمالية، وقد يكون المنطلق الحقيقي لسياسات التكيف والتثبيت المرتبط بالإصلاح هو ضرورة تقويم الاقتصاد ذي الدخل المنخفض للبلدان المتخلفة اقتصادياً ضمن الدول التي تمر بمرحلة الإصلاح الاقتصادي، وتعتمد حزمة إجراءات الإصلاح الاقتصادي في خلفيتها المرجعية آراء وأفكار النظرية الاقتصادية الجديدة وعلى المركب الكلاسيكي الجديد القائم على أولوية قضايا التوازن العام في مواجهة قضايا استحداث النمو الاقتصادي على مستوى كل من الجهاز الإنتاجي. كما طالب بذلك الكلاسيكيون القدامى وبخاصة (ادم سميث)، وتهدف عملية الإصلاح الاقتصادي الى معالجة الاختلالات التي تعاني منها الدول وإيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية وهذه الاختلالات هي العجز في الموازنة العامة، وانخفاض الاحتياطات، وعجز الميزان التجاري،

* يرجع استعمال اصطلاح النظم السياسية في المجال الاكاديمي الى ما يزيد على نصف قرن من الزمان ، حيث وردت الإشارة إليه لأول مرة في المرسوم الصادر بتاريخ ٢٧/٢/ ١٩٥٤ بإصلاح مناهج الدراسة – بكلية الحقوق الفرنسية .

(1) علي الدين هلال ، النظام السياسي المصري بين أرث الماضي وأفاق المستقبل ١٩٨١-٢٠١٠ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص 11_12

وارتفاع نسبة البطالة، وارتفاع نسبة التضخم، وتدهور أسعار صرف العملة الوطنية، واختلال القطاع المصرفي وقطاع التجارة، وارتفاع حجم الديون الخارجية، وانخفاض إنتاج المشاريع العامة، وعدم انضمام النظام الضريبي وتخلفه، وهذه الاختلالات لها آثار سلبية على الاقتصاد الوطني إضافة الى تفاقم المشاكل الاجتماعية في المجتمع ويرى فريق من المحللين أن تدهور الأوضاع الاقتصادية قبل تطبيق الإصلاح يرجع الى العوامل الخارجية قبل تدهور شروط التبادل وتباطؤ الطلب على الصادرات وتدهور الأسواق المالية الدولية. في حين يرى فريق ثانٍ أن التدهور يرجع الى تطبيق سياسات كلية غير مستدامة. وتشير الدلائل الى انه في أغلب الحالات تكون راجعة لمزيج من العوامل الداخلية والخارجية التي تؤدي الى اعتماد برامج التثبيت والتصحيح الهيكلي⁽¹⁾.

وتتضمن خطوات الإصلاح الاقتصادي الاتي:

1. إن مجال الإصلاح الاقتصادي يجب أن يتسع حسب أولويات منطقية وبترباط مدروس يد وأعداد كافٍ ويتسابق متكامل منطقي، حيث أن الإسراع بعملية الإصلاح الشامل وبدون تمه يمكن أن يحقق نتائج غير مرضية، لذلك يجب تحديد نطاق مجالات وخطوات الإصلاح بكل دقة وتأن.
 2. من المعلوم أن عملية الإصلاح الاقتصادي هي عملية متغيرة ومتطورة تخضع إلى مراجعات فانه يجب استخدام أدوار ومعايير مرنة وديناميكية تتناسب مع حالة المد والجزر والتفاعل الذي يحدث في عملية الإصلاح والذي يتأثر بطبيعة الحال بالظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تتواجد في كل مراحل الإصلاح.
 3. إن إجراءات الإصلاح الاقتصادي لا يمكن أن ينظر إليها وكأنها حلول سحرية تحقق النمو ومن ثم عملية التنمية، إذ أن نجاح سياسة الإصلاح والتحرر الاقتصادي أو فشلها يعتمد إلى حد كبير على قدرة وكفاءة الجهاز السياسي في الدولة والكوادر الفنية المتخصصة التي تقود عملية التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.
- ويتعين على الدولة المدينة الالتزام في حالة الموافقة على إعادة جدولة الدين بشرطين أساسيين هما:
- الشرط الأول: ان تتحمل الدولة المدينة وضع فوائد التأخير على الأقساط المؤجل دفعها كأجراء عقابي لها حتى لا تتقدم مرة أخرى على طلب إعادة الجدولة.

الشرط الثاني: يتمثل في التزام الدولة المدينة بعمل اتفاق دعم او مساندة تتعهد ف به بتنفيذ جملة من السياسات والتوجهات الاقتصادية والاجتماعية وتنصب هذه السياسات على التجارة الخارجية والإنفاق العام والسياسة الاستثمارية⁽²⁾.

• العامل الاقتصادي والتغير الاجتماعي (من منظور النظرية الاقتصادية)

ان المتتبع للأدبيات السوسولوجية يرى بوضوح تأكيد تلك الأدبيات على أهمية العامل الاقتصادي في حدوث التغير الاجتماعي، لا بل وان تأكيد كبار العلماء في السوسولوجيا على أهمية العامل الاقتصادي في حدوث التغير الاجتماعي، حيث نرى ان (كارل ماركس) يؤكد في كتابه الاقتصاد ان العوامل الاقتصادية هي الحاسمة في التغير الاجتماعي (وقد وضع نظرية في تطور المجتمعات وتغيرها ترى ان طريقة الإنتاج في الحياة المادية هي التي تحدد الصفة العامة لأسلوب الحياة من النواحي الاجتماعية والسياسية والروحية، وتشير الدراسات التاريخية والثقافية المقارنة التي أجريت على العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع الى ان الأنشطة والعلاقات الاقتصادية لها أهمية أساسية في الحياة الاجتماعية وهو عامل فاعل في حدوث التغير الاجتماعي⁽³⁾. لذا يعد العامل الاقتصادي المتمثل بجميع النواحي المادية التي تحيط بالمجتمع، والبناء الاقتصادي مسؤول عن التطورات والأحداث التاريخية وعن توجيه عمليات التغير الاجتماعي في المجتمع. والدور الذي يلعبه في التنظيم السياسي والقانوني والفلسفي والأخلاقي في المجتمع.

(1) ستار شدهان شياع الزهيري ، الإصلاح الاقتصادي بين الإدارة الديمقراطية واقتصاد السوق، مجلة كلية التربية، العدد السابع، جامعة واسط ، 2010 ، ص 83_84.

(2) سوسن جبار عودة ، الإصلاح الاقتصادي : المفهوم ، السياسات ، الأهداف ، بحث منشور على الموقع econ. To – relax. net / t684 - topic

(3) دلال ملحق إستيتية ، التغير الاجتماعي والثقافي ، دار وائل للطباعة والنشر ، الأردن ، 2010 ، ص54.

وتعتمد النظرية الاقتصادية في تفسيرها لعملية التغيير الاجتماعي على البناء الاقتصادي للمجتمع، وتأثره على العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين الأفراد والجماعات، أي تأثير النواحي المادية على المجالات الاجتماعية، حيث أن النشاط الاقتصادي يتحكم في حياة المجتمع السياسية والفكرية وليس العكس. وتعرف النظرية الاقتصادية بالنظرية الماركسية في أدبيات التغيير الاجتماعي، وهي تتبنى مقولة الحتمية الاقتصادية: التي ترى أن العامل الاقتصادي هو المحدد الأساسي لبناء المجتمع وتطوره. ويتكون أساساً من الوسائل التكنولوجية، ويحدد النظام الاجتماعي والعلاقات في المجتمع.

وتعتبر نظرية العامل الاقتصادي في التغيير الاجتماعي أن للمجتمع بناءً:

- بناء تحتي: وهو الاقتصاد الذي يؤثر في البناء الفوقي الذي يتكون من بقية نظم المجتمع وبشكلها.
- بناء فوقي: ويتكون من الأنظمة السياسي والأخلاقي والقانوني. أي البناء الاجتماعي عموماً.

ويرى (بوتومور) أن النظرية الاقتصادية (الماركسية) في التغيير الاجتماعي تعطي اهتماماً كبيراً لعنصرين من عناصر الحياة الاجتماعية، وهما: نمو التكنولوجيا (قوى الإنتاج)، والعلاقات بين الطبقات الاجتماعية. وأنه في كل مرحلة من تطور قوى الإنتاج، يسود أسلوب معين للإنتاج، وطبيعة محددة للعلاقات الاجتماعية يسود فيها صراع بين الطبقة المسيطرة التي تملك وسائل الإنتاج، وبين الطبقة العاملة⁽¹⁾.

وتضم قوى الإنتاج:

أ / آلات الإنتاج التي تنتج بواسطتها وسائل الحياة المادية.

ب / عدد الأفراد الذين يستخدمون الآلات للإنتاج.

ج / المعارف التقنية الضرورية، وعادات العمل المكتسبة ونوع العمل (فكري أو يدوي).

أما علاقات الإنتاج: فيقصد بها العلاقات القائمة بين الأفراد خلال عملية الإنتاج، وهي إما أن تكون علاقات تعاون وتعاضد، أو علاقات سيطرة وخضوع فيها استغلال من البعض للبعض الأخر. ومجمل القول: أن النظرية الاقتصادية (الماركسية) تعالج التغيير الاجتماعي من خلال التناقض داخل البناء الاجتماعي (المجتمع)، التناقض بين الطبقات. وإن البناء التحتي في المجتمع (الاقتصاد) هو الذي يحدد وضع المجتمع التاريخي وبنائه الاجتماعي، ويكون التغيير في هذه الحالة حتمياً.

نقد نظرية العامل الاقتصادي في التغيير الاجتماعي:

1. أنها تبسط التغيير الاجتماعي وتعزوه إلى العامل الاقتصادي وتتجاهل العوامل الأخرى.

2. لم توضح الارتباطات الصارمة في علاقة البناء التحتي والبناء الفوقي بالمجتمع.

3. كثيراً من تنبؤات (ماركس) لم تتحقق خاصة في انتصار طبقة البروليتاريا الكادحة.

المبحث الثالث: الإصلاح الاقتصادي والتغيير الاجتماعي في العراق

وعلى الرغم من الانعكاسات الإيجابية لظاهرة الإصلاح الاقتصادي على المستوى العالمي، إلا إنها أشرت في الوقت نفسه تدخلاً خارجياً من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والدول المانحة في التخطيط والإشراف على تطبيقات الإصلاح الاقتصادي في العديد من الدول النامية وبمديات تختلف في مضامينها وتطبيقاتها عن المطالب الوطنية الحقيقية لهذه الدول. ومن هذا المنطلق تصاعدت المطالبات والدعوات نحو ترسيخ منهج وطني للإصلاح الاقتصادي في مختلف أنحاء العالم.

أما في العراق فقد تصاعدت الدعوات من قبل الجهات الدولية والدول المانحة ومنذ عام 2003 لتطبيق خطوات الإصلاح الاقتصادي، إلا إنها اصطدمت بحجم الدمار الهائل الذي سببه الاحتلال الأمريكي للعراق. ومع ذلك استمرت هذه التوجهات ووجدت منفذاً (رسمياً) لها من خلال التدخل لمعالجة أزمة الديون العراقية، وعندئذٍ فرضت جانباً من صيغ تدخلها بالاشتراط بتخفيض الدعم لمفردات البطاقة التموينية، ورفع أسعار المشتقات النفطية مقابل المساهمة بتخفيض الديون العراقية وبالتعاون والتنسيق مع نادي باريس.

(1) محمد علي محمد، الاقتصاد والمجتمع، دار الكتب الجامعية، الأردن، 2010، ص29.

ان تحقيق الإصلاح الاقتصادي سيكون له أبعاده التنموية والاجتماعية والسكانية وهو ما نسعى الى كشفه في هذا المبحث فالإصلاح الذي سيحدث في الأطر الاقتصادية وأنظمتها سيكون عاملاً فاعلاً في التغيير الاجتماعي في العراق... فالإصلاح سيكون له أبعاده في المجتمع العراقي ليكون مفتاحاً للتغيير الاجتماعي والديموغرافي والثقافي من خلال ما يأتي:

1. البعد الديموغرافي:

لا غبار على ان الاستقرار والتطور والإصلاح الاقتصادي سيكون له آثاره في هذه الواقع الديموغرافي في العراق، فالصالح سينعكس إيجاباً من الناحية الديموغرافية وعلى النحو الآتي:

أ. تغيير حجم وتوزيع الديموغرافي في العراق _ حيث ان الإصلاح الاقتصادي سيخلق استقراراً ديموغرافياً وبالتالي سيؤثر في مؤشرات النمو السكاني.

ب. ان الإصلاح الاقتصادي سيحد من ظاهرة الهجرة الخارجية وخاصة _ هجرة الكفاءات _ التي ظهرت نتيجة التقلبات الاقتصادية التي عصفت بالمجتمع العراقي خلال العقود الثلاثة المنصرمة.

ت. ان الإصلاح الاقتصادي سيحقق الرفاهية الديموغرافية التي تحقق طول امض الحياة للسكان.

تؤكد الدراسات في هذا الخصوص على أهمية العامل الاقتصادي في النمو السكاني وفي الحد من المشكلات السكانية في المجتمع فالانتمية الاقتصادية تلعب دوراً فاعلاً في المؤشرات الحيوية للسكان فيشير ماثوس وديمون وموريس وكنجزي، وغيرهم الى ان العامل الاقتصادي له الأثر الفاعل في التأثير بعناصر النمو السكاني مثل الهجرة والأنجاب والوفيات⁽¹⁾.

2. البعد الاجتماعي:

من عبارة الاقتصاد عصب الحياة نطلق في توضيح هذا البعد الهام حيث ان الإصلاح الاقتصادي سيعمل تحسين الأوضاع الاجتماعية للمجتمع بأكمله فالإصلاح يقلل مظاهر الانحراف والجنوح ومظاهر الفقر التي تؤثر سلباً في تحقيق الأمن الاجتماعي فيحقق التغيير الاجتماعي الهادف الى النهوض بالواقع الاجتماعي وذلك للارتباط العميق بين الإصلاح الاقتصادي والتغيير الاجتماعي. فيقود المجتمع الى تحقيق الأمن الاجتماعي وتحقيق الحاجات والرغبات أفراد المجتمع ونشر العدالة الاجتماعية من خلال توزيع الثروات بشكل عادل بين أفراد المجتمع. لعل إبراز المجتمع كحقيقة موضوعية تعلق على الأفراد وتسبقهم في الوجود، وتفرض عليهم التزاماً معيناً، وتحدد أنماط سلوكهم موضع معارضة من عدد من علماء الاجتماع واخصهم (تارد) وأساس حجة المناصرين للفرد، أن حاجة الفرد إلى المجتمع ليعيش وحاجة المجتمع إلى الفرد ليستمر في الوجود حقيقة في الدرجة الأولى من الأهمية، ومن اجل هذا كانت الصلة بين الفرد والمجتمع ضرورية، الإنسان كائن اجتماعي ثقافي يعيش في مجتمع وهو لذلك يجد نفسه مرتبطاً بعلاقات متعددة ومتشابكة مع الآخرين انه يخلق الثقافة التي تؤثر بدورها في حياته في المجتمعان التفاعل الذي يعتبر العملية الجماعية الأساسية هو الذي يشكل العامل المركزي في كل الحياة الاجتماعية وتظهر أهمية التفاعل حين ندرك انه يكمن وراء كل تنظيم للأنساق السلوكية من الذات إلى المجتمع، تركز الحياة الاجتماعية بالضرورة إلى شيء من التنظيم وان كل تنظيم يتضمن بالضرورة نوعاً من الضبط، لقد أشار إلى ذلك حين أشار إلى ذلك ابن خلدون حين أكد أن العمران البشري لا بد له من سياسة ينتظم بها أمره، وبعمامة يمن القول أن كل ما ساعد على امتثال الأفراد لقواعد وأنماط السلوك والمعايير والقيم السائدة في المجتمع يدخل في موضوع الضبط الاجتماعي، وبما أن الأمن الاجتماعي في ابسط معانيه هو حماية الأفراد والجماعات والمنظمات من التهديدات التي تتعرض لها بسبب تناقض الأحكام والضوابط الاجتماعية وتحلل القيم والمثل الحضارية⁽²⁾.

(1) فراس عباس فاضل البياتي ، الاتجاهات المعاصرة في النظرية الديموغرافية ، دار المجد الجامعية ، بيروت، 2011، ص43 وما بعدها.
(2) أمين هويدي، الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي، دار الطليعة، بيروت، 1975، ص45.

3. البعد الاقتصادي:

ان البعد الاقتصادي للإصلاح الاقتصادي سيكون أكثر وضوحاً في المجتمع العراقي عن باقي الأبعاد وهي على النحو الآتي:

أ. ان الإصلاح الاقتصادي سيعزز الدخل الفردي وسيحقق الرفاهية الاقتصادية، ويحد من الفقر والعجز.

ب. ان الإصلاح الاقتصادي سيؤدي الى الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية والموارد البشرية فالقوى البشرية تحتاج الى دعم اقتصادي من أجل النهوض بواقعها التنموي.

ت. يؤدي الإصلاح الاقتصادي الى بناء البنى التحتية الاقتصادية والتي تعزز النمو الاقتصادي والتغير الاجتماعي والنهوض بالعراق وتلاشي خط الفقر الذي يعصف بالكثير من سكان العراق.

ونستطيع القول أن مفهوم الأمن الاقتصادي الذي يوفره الإصلاح الاقتصادي له علاقة بشكل وآخر بمفهوم الحد الأمثل للسكان الذي يعرف على انه (ذلك المستوى من السكان الذي يتحقق عنده إشباع أقصى قدر ممكن من الحاجات الضرورية المادية وغير المادية)، أما العلامة (لا ندري) فيرى ان الحد الأمثل للسكان لا يجب أن يقتصر على تحديد هدف محدد يتعلق بالمصلحة الفردية على حساب مصلحة المجموع، فهو ينتقد ربط المفهوم الفردي للحد الأمثل للسكان بمعايير اقتصادية فردية مثل أعلى متوسط للدخل، فمثل هذا المفهوم الفردي للحد الأمثل الذي يرتبط بمعايير كمية يهمل الجانب النوعي للهدف المتحقق كما يهمل أهمية الجانب الجمعي. فمجموع الرخاء يجب ان يكون هو المعيار الذي يلزم اعتماده وليس مجرد متوسط الرخاء⁽¹⁾. أن للاقتصاد دوره في تنظيم حياة الشعوب اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وأمنياً، فالاقتصاد على رأي ابن خلدون يحدد أسلوب حياة الشعوب⁽²⁾، فهو يمثل الأحكام والقواعد الشرعية التي تنظم كسب المال وإنفاقه وأوجه تنميته، وهناك علاقة وثيقة بين الاقتصاد والأمن الاجتماعي حيث ربط المفكرون بين الفقر والسلوك الإجرامي منذ زمن بعيد فقد قال أفلاطون بهذه العلاقة حين أوضح أن حب الثروة والجشع المادي هو السبب الأول للسلوك الإجرامي، وممن ربط الفقر بالجريمة (دي فيرس) الذي أوضح أن (85 - 95%) من حالات الإجرام كانت بين الفقراء في إيطاليا في نهاية القرن التاسع عشر، كما أرجع (بونجر) - وهو عالم هولندي - الجريمة إلى الفقر أيضاً، بسبب ما يحدثه من خلافات ونزاعات بالمجتمع، ويشير (سدرلاند) أن هناك كثير من الدراسات قد أوضحت أن المنحرفين يتركزون في الطبقة الدنيا اقتصادي⁽³⁾.

4. البعد التنموي:

وذلك التصور للعلاقة بين الثقافة والإصلاح الاقتصادي ليس تأملاً مجرداً، وإنما تبرهن عليه وتبرره الثورات الكبرى الفكرية والدينية والسياسية والدستورية والقانونية في المجتمعات الأوروبية التي حدثت قبل التنمية الاقتصادية بزمن طويل جداً. وقد ساعد ذلك في تحقيق تكيف تدريجي - لكنه متوقع - لكل العلاقات الاجتماعية القائمة آنذاك، مما شكّل فضاءً خصباً لقبول التغيرات أو التهيؤ لها من قبل الأفراد والجماعات والسلطات. إن أفكاراً مثل التغيير والتحول والتقدم والحرية والعقلانية هي أفكار ضرورية بالمثل من أجل التمهيد للتحويلات الاقتصادية - الاجتماعية، من جهةٍ أخرى؛ إذا كان الاقتصاد يبحث في القوانين الأساسية لحركة المجتمع، فإن هذه القوانين تعبر عن عملية تاريخية شاملة لتحويلات متنوعة وفي مجالات متعددة. وتتضمن حزمة كاملة من الأبعاد الاجتماعية، أهمها: (البعد المعرفي، والبعد الأخلاقي أو القيمي، والبعد السياسي والبعد الديني فضلاً عن البعد الاقتصادي)، وإذا أهملت تلك الأبعاد المجتمعية فقد يؤدي ذلك إلى جملة استجابات، وفي مقدمتها: الاستلاب الاقتصادي والاستلاب الاجتماعي والاستلاب الثقافي والاستلاب الفكري، هكذا، يفهم الإصلاح الاقتصادي على أنه حالة كيفية ونوعية أكثر منها حالة كمية تتجسد في تراكمات مادية

(1) منصور الراوي، السكان والإنتاج وعلاقتهما بالحرب، مجلة الاقتصادي، العدد 2، جمعية الاقتصاديين العراقيين، 1986، ص55.

(2) عبد الرحمن ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1982م، ص507

(3) حسن شحاته سعفان، علم الجريمة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، دت، ص54

اقتصادية. وبالتالي فهو عملية أو فاعلية تاريخية يجب أن تمثلها قوى اجتماعية معبّرة عن المستقبل وتطلعات الحاضر⁽¹⁾، وتحتاج التنمية الى اقتصاد مستقر هادف الى تحقيق الأهداف المرسومة والمدمومة من قبل الحكومة فتحقيق التنمية بكافة أنواعه (الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والتنمية البشرية) تكون تحت ظل اقتصاد متكامل يخلو من الشوائب والفساد.

مما تقدم توضح لنا أهمية الإصلاح الاقتصادي للمجتمع وخاصة المجتمع العراقي الذي عانى ويلات الحروب والفساد مما أدى الى تدهور المنظومة الاقتصادية فيه وبالتالي إثر سلبي في طبيعة الحياة لسكانه لذا نرى ان الإصلاح الاقتصادي بات ضرورة ملحة في العراق من اجل نقل المجتمع من حالته الحالية التي تتمثل في الفساد والبطالة والفقر وغيرها من الآفات الى مجتمع خال من التصدعات وبالتالي تحقيق التغيير الاجتماعي الهادف الى تحقيق الأمن الاجتماعي.

توصل البحث الى جملة نتائج أهمها:

1. ان للإصلاح الاقتصادي دور فاعل في القضاء على المشكلات التي يعاني منها السكان في العراق.
2. ان للإصلاح الاقتصادي أهمية في النهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع العراقي.
3. ان تحقيق الإصلاح الاقتصادي يحتاج الى مقومات عديدة تتمثل ب(محاربة الفساد، القدرات البشرية والكفاءات، الموارد المالية ... وغيرها).
4. ان الإصلاح الاقتصادي سيقضي على المشكلات الاقتصادية مثل (الفقر، والبطالة، وتدهور الأوضاع المعيشية... وغيرها).
5. يعد الإصلاح الاقتصادي عاملا فاعلا في تحقيق التنمية بكافة أنواعه (التنمية الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، والتنمية البشرية) والتي تعد الخطوة الأولى للتغيير الاجتماعي.

المصادر

1. على الدين هلال، النظام السياسي المصري بين أرث الماضي وأفاق المستقبل ١٩٨١-٢٠١٠، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٠.
2. ستار شدهان شياع الزهيري، الإصلاح الاقتصادي بين الإدارة الديمقراطية واقتصاد السوق، مجلة كلية التربية، العدد السابع، جامعة واسط، 2010،
3. سوسن جبار عودة، الإصلاح الاقتصادي: المفهوم، السياسات، الأهداف، بحث منشور على الموقع [econ.To-relax.net / t684 - topic](http://econ.To-relax.net/t684-topic)
4. دلال ملحق إستراتيجية، التغيير الاجتماعي والثقافي، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 2010.
5. محمد علي محمد، الاقتصاد والمجتمع، دار الكتب الجامعية، الأردن، 2010.
6. فراس عباس فاضل البياتي، الاتجاهات المعاصرة في النظرية الديموغرافية، دار المجد الجامعية، بيروت، 2011.
7. أمين هويدي، الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي، دار الطليعة، بيروت، 1975.
8. منصور الراوي، السكان والإنتاج وعلاقتهما بالحرب، مجلة الاقتصادية، العدد 2، جمعية الاقتصاديين العراقيين، 1986.
9. عبد الرحمن ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1982.
10. حسن شحاته سغان، علم الجريمة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د.ت.
11. UN-ESCWA Sustainable Human Development under Globalization: The Arab Challenge, A.A.Kubursi, 1999.

(1) UN-ESCWA Sustainable Human Development under Globalization : The Arab Challenge, A.A . Kubursi,1999.p;45